التباين بين المنطوق والمكتوب في اللغة العربيّة،

أسبابه وآثاره

الدكتور: باسم يونس البديرات

ملخص:

التباين بين المنطوق والمكتوب في اللغة العربيّة، أسبابه وآثاره

الدكتور: باسم يونس البديرات

جامعة الحصن / أبو ظبي

[illegible]000@yahoo.com

يهدف هذا البحث إلى الكشف عن أسباب التباين والاختلاف بين المنطوق والمكتوب في اللغة العربيّة، ومدى التوافق بين ما ينطق وما يصوره نقشاً مكتوباً، وبيان أثر العادات الكتابية عند بعض الأمم الأخرى على قواعد الكتابة العربية بشكل عام. ومراجعة بعض الجهود التي بذلت في خلق نوع من التجانس بين المنطوق والمكتوب في اللغة العربية، وبيان مدى مناسبة هذه الاقتراحات لخصوصيّة اللغة العربيّة، ومن ثمّ انعكاسها على قضيّة تيسير تعليم الكتابة العربيّة في ظل عزوف متعلميها عنها.

وستكون التساؤلات الآتية محاور الدراسة:

أ ــ ما مدى العلاقة التي تربط بين اللغة العربية المنطوقة والمكتوبة؟.

ب ــ ما أسباب وجود الاختلاف بين المنطوق والمكتوب في اللغة العربيّة؟

ج ــ ما أثر ظاهرة التباين بين المنطوق والمكتوب على تعليم الكتابة العربية في العصر الحديث؟

د ــ إلى أي مدى يمكن الاستفادة من الاقتراحات التي قُدّمتْ لتيسير الكتابة العربيّة؟

The discrepancy between the spoken and the written in Arabic language

Reasons and impacts

By

Dr. Basem Albderat

Alhosn University. Abu Dhabi, UAE

Abstract

This study aims at exploring the reasons of discrepancy and differences between the spoken and the written in Arabic, the extent of the matching between the spoken and the written, and the influence of other language writing habits on Arabic writing rules. In addition to reviewing some of the effort to create matching between the written and the spoken, explaining the extent to which these suggestions are suitable to Arabic distinctive features and its reflection on the issue of simplifying teaching writing Arabic in an era where many learners of Arabic are not interested in it.

The following questions will be the themes of this study

A- T o what extent is the relationship between the written and the spoken in Arabic?
B- What are the reasons behind the discrepancy between the spoken and the written in Arabic?
C- What is the impact of this phenomenon on teaching Arabic language today?
D- To what extent we can make use of the suggestions proposed to facilitate Arabic writing?

مدخل

الكتابة العربيّة بين التوقيف والعُرْف

اختلف الباحثون القدماء والمحدثون منهم على حدّ سواء في مسألة نشأة الخطّ العربي. وساد الاعتقاد بينهم في اتجاهين، وهما: (التوقيف، والعُرْف)، فقد سادت فكرة مؤداها أنّ الخطّ الذي كَتَبَ به العرب توقيف من الله، علّمه آدمَ عليه السلام، فكتبَ به الكتب المختلفة، فلمّا أظلّ الأرضَ الغرقُ ثمّ انجلب عنها الماء، أصاب كلّ قوم منهم كتابهم، وكان الكتاب العربي من نصيب إسماعيل عليه السلام[1].

وقد كان الاعتماد على التفسير الخاص لبعض النصوص القرآنية سبباً في مثل هذا الاعتقاد، حيث ذهبوا إلى أنّ الكتابة توقيف وهبة من الله ومردّ ذلك إلى قوله تعالى: "ن والقلم وما يسطرون". (القلم: ١). وقوله تعالي"الذي علّم بالقلم". (العلق: ٤). ويبدو أنّ أول من أخذ بهذا الرأي من علماء العربيّة القدماء ابن فارس (٣٩٥هـ) في كتابه الصاحبي في فقه اللغة.

والنظرة التوقيفيّة لم تكن تقتصر على الكتابة وحدها، وإنّما على العربية بشكل عام. وقد قيل في ذلك "إنّ أوّل من وضع الخطّ العربي والسرياني وسائر الكتب آدم عليه السلام"[2]. وذكر ابن النديم أنّ ملكاً يُقال له (سيمورس) علّم آدم الكتابة السريانيّة على ما في أيدي النصارى في وقتنا هذا"[3]. وقيل إنّ آدم لم يكن أوّل من كتب وإنّما كان أول من فعل ذلك هو النبي إدريس من أولاده[4]. وجاء في العقد الفريد أنّ أول من وضع الكتابة العربيّة هو إسماعيل بن إبراهيم[5]. ويذكر رواية أخرى أنّ أول من وضع الخطّ نفيس ونصر وتيما بنو إسماعيل بن إبراهيم، وقد وضعوه متصل الحروف بعضها ببعض حتّى فرّقه نبت وهميسع وقيذر"[6]. ومنهم من اعتبر ظهور القلم العربي على يد ملوك جبابرة، وهم: أبجد هوز حطي كلمن سعفص قرشت[7].

ونسب ابن قتيبة الخط العربي إلى شخص وهو (مرامر بن مرّة)، فيقول:"حدّثني أبو حاتم قال: مرامر بن مرّة من أهل الأنبار، هو الذي وضع الكتابة العربيّة، ومن الأنبار انتشرت في الناس"[٨].

ونجد بعض الروايات التي نسبت الخطّ العربي إلى ثلاثة أشخاص من بينهم (مرامر بن مرّة) بالإضافة إلى (أسلم بن سدرة، وعامر بن جدرة)، وقيل إنّهم اعتمدوا في وضع الخطّ العربي علـــى هجاء السريانيّة[٩].

وهنالك من يرى أنّ الكتابة محاولة إنسانيّة محضة، فهو عندئذ اختراع بشري، يمثّل شكلاً من أشكال التواصل بين البشر، وبهِ تُقضى الحاجات، ومن أصحاب هذا الرأي ابن خلدون، حيث يرى أن به "تُطلّع على ما في الضمائر وتتأدّى بها الأغراض إلى البلد البعيد، فتُقضى الحاجات"[١٠].

وقد عزاه ابن النديم في الفهرست ــ تحديداً ــ إلى قبيلة إياد اعتماداً على قول شاعرهم[١١]:

قوم لهم ساحة العراق إذا   ساروا جميعاً والخطّ والقلم

ومنهم من أرجع أساسه إلى أقلام أخرى، ومنها قلم المسند الحميري، وبذلك علل بعض الباحثين تسمية القلم الحميري بـــ(الجزم) "لأنّه جزم أو اقتطع من المسند الحميري"[١٢]. وقد رُفض هذا الرأي كذلك عند بعض الباحثين، بالاعتماد على أمرين[١٣]: الأول الاختلاف في أشكال الحروف بين الخط الحميري والخط العربي، بالإضافة إلى أنّ حروف الخط الحميري تكتب منفصلة غيـــر متّصـــلة. والثاني: أنّ اتجاه الكتابة في المسند لم يكن ينحصر كالعربية الشماليّة في ناحية واحدة من اليمين إلى اليسار، بل قد نجد العكس أو المزج بين الطريقتين.

ومن القدامى من قال إنّ القلم العربي الشمالي قد قيس على هجاء السريانيّة، وهو الرأي الذي تبناه بعض المستشرقين أمثال (كوب) و(وكوزان) وغيرهما[١٤]. بالإضافة إلى بعض الدارسين المحـــدثين من العرب أمثال أحمد رضا. ويبدو أنّ تشابه أشكال بعض الحروف بين القلمين (كالجيم، والـــدال، والكاف، واللام) وغيرها كان من أهم الدوافع إلى مثل هذا الاعتقاد[١٥].

وهناك من أعاد أصول الكتابة في الجزيرة العربيّة إلى أمم مجاورة تمتاز بالطابع الحضاري، وبالتحديدي الأنباط، وقد أخذ بهذا الرأي ابن خلدون في مقدمته[16]. وقد وافق بعض المحدثين رأي ابن خلدون في هذه المسألة، يقول إبراهيم جمعة:"أثبت التمحيص العلمي أنّ العرب أخذوا طريقهم في الكتابة عن بني عمومتهم من الأنباط الذين كانوا ينزلون على تخوم المدينة في حوران والبتراء ومعان. والذين كانوا يجاورون العرب في تبوك ومدائن صالح شمال الحجاز وضح ذلك تمام الوضوح مما عثر عليه المنقبون في تلك الجهات من النقوش النبطيّة القريبة الشبه بأقدم النقوش العربيّة المعروفة"[17]. وأخذ بهذا الرأي كذلك خليل يحيى نامي حيث يرى أنّ أوّل مراحل اشتقاق الخطّ العربي من الخطّ النبطي[18]. ويبدو أنّ الجوار بين (عرب الجزيرة، والأنباط) كان سبباً في مثل هذا الاعتقاد،

ويبدو كذلك أنّ الشبه بين الخطين (النبطي والعربي) في بعض القواعد أو العادات الكتابيّة، كان سبباً آخر لمثل هذا الاعتقاد الذي ساد بين الباحثين. وهذا ما ذهب إليه ولفنسون في كتابه تاريخ اللغات الساميّة[19]. وقد أخذ بهذا الرأي بعض الباحثين كذلك أمثال سهيلة الجبوري، حيث تقول:"يظهر من دراستنا للحروف العربية لما قبل الإسلام أنّ غالبيتها قد حافظت على أشكالها التي كانت قيد الاستعمال في القلم النبطي المتأخر مثل الباء والجيم والحاء واللام وغيرها"[20].

وبعد هذا العرض لآراء الباحثين في مسألة نشأة الخطّ العربي، نجد مدى تضارب الأقوال والآراء، فلا يمكننا أن نحكم حكماً صريحاً نطمئنّ إليه في هذا الموضوع، "فالبحث عنه على الوجه الأتمّ قد يكون متعذراً، إذ من ذا الذي يستطيع أن يحيط علماً بمعرفة أصول تلك العصور المندرسة، وتلك الأيام المطويّة"[21].

غير أنّه يمكن القول إنّ الخطّ العربي بغضّ النظر عن الجهة التي أخذ منها إلا أنّه يمثّل مرحلة من مراحل تطوّر الكتابة الساميّة أو حلقة من حلقاته بشكل متكامل، وقد أخذ بعضاً من العادات الكتابيّة عند الأمم الأخرى، وقد انعكست مثل هذه العادات على الرسم الإملائي للكتابة العربية وما تزال تحافظ على جزء من هذا الموروث كما سنرى فيما بعد.

أولاً: المنطوق والمكتوب في اللغة العربية والعلاقة بينهما

سنحاول في هذا الباب الإجابة عن السؤال الآتي، وهو إلى أيّ مدى نجد توافقاً بين المنطوق والمكتوب في اللغة العربيّة؟

لقد وقف الباحثون قديماً وحديثاً عند اللغة في محاولة صوغ مفهوم يمكن من خلاله وضع تعريف شامل وواضح لمفهوم اللغة، ويبدو أنّ أوضح ما جاء في هذا المضمار تعريف ابن جنّي (ت ٣٩٢هـ) الذي أصبح منارة يُسترشد بها عند الحديث عن مفهوم اللغة المنطوقة، إذ يقول:"أمّا حدّها (اللغة) فإنّها أصوات يُعبّر بها كلّ قوم عن أغراضهم"[٢٢]. وتوالت التعاريف في هذا الإطار ولم تغادره تقريباً مع وجود بعض التغييرات في كلمة (جنس) إلى (قوم)، وهكذا إلى العصر الحديث. فاللغة في عُرف الباحثين هي المنطوق لا المكتوب، وذلك لأنّ اللغة نطقاً أسبق من اللغة كتابة. وربّما تمرّ على اللغة الواحد آلاف السنين وهي تنطق ولا تكتب، وعندها قد يفقد الباحث حلقة مهمة من حياة اللغة المنطوقة يمكنه من دراسة اللغة من جميع جوانبها، أضف إلى ذلك أنّ هنالك لغات إلى يومنا الحاضر لم تكتب أو لم توجد صور منقوشة تعبّر عن الألفاظ المنطوقة، "فاللغة المهريّة في جنوب اليمن وعُمان لا يكتبها أبناؤها، وكذلك النوبية في جنوب مصر وشمال السودان، ومئات اللغات الأفريقيّة"[٢٣].

ومعنى ما سبق أنّ الحاجة لكتابة اللغة، حالها حال العلوم الإنسانيّة الأخرى، لم تظهر إلا في مرحلة متأخرة، وهي في أفضل صورها، أي الكتابة، محاولة إنسانيّة محضة للتعبير عن المنطوق، وما يعنينا في هذا الباب الكتابة العربيّة.

و ربما نجم عن ذلك ـــ التأخّر في كتابة المنطوف ـــ خلط ليس يسيراً بين مفهومي: الصوت والكتابة، بمعنى بين ما يُنطق وبين ما يصوّر رموزاً منقوشة للمنطوق، وهذا الخلط على ما يبدو لي ليس حديثاً بل وقع فيه حتى علماء العربيّة القدامى، إذ نجد بعضاً منهم لم يميّز بين الصوت والحرف، فمصطلح الحرف يدلّ تارة على الصوت المنطوق وأخرى على الصورة المرئيّة

المكتوبة، يقول الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت ١٧٣هـ):" في العربية تسعة وعشرون حرفاً، منها خمسة وعشرون حرفاً صحاحاً لها أحياز ومدارج، وأربعة أحرف جُوف، وهي: الواو، والياء، والألف اللينة، والهمزة"[٢٤]. وتابع سيبويه (ت ١٨٠هـ) الخليلَ في ذلك، فقد ذكر أنّ صور الحروف الأصلية تسع وعشرون، وأنّ أصوات هذه الرموز تبلغ اثنين وأربعين صوتاً[٢٥]. ولكنه استخدم مصطلح (الحرف) للتعبير عن الرمز المكتوب والصوت المسموع، وقد أخذ عليه الأستاذ الألماني(أ. شادة) ذلك[٢٦].

ونتجاوز ذلك فنجد مؤلفات أطلق عليها اسم الحرف، والدراسة تعني الصوت، ونقصد هنا دراسة ابن سينا (٤٢٨هـ) (أسباب حدوث الحروف)[٢٧]، وفي هذا دلالة واضحة كلّ الوضوح على عدم التمييز بين المصطلحين لا بل والخلط بينهما.

أضف إلى ذلك أنّ بعضاً من الناس قد يتوهّم أن الكلمات المرئيّة بمعنى الرموز المرسومة تعبّر تعبيراً دقيقاً عن اللغة المنطوقة، غير أن الحقيقة غير ذلك. فالناظر باللغات بشكل عام واللغة العربيّة بشكل خاص يدرك الأمر على حقيقته، يقول محمود فهمي حجازي "لو كان القارىء العربي مثلاً يقرأ الكلمة المدونة حرفاً حرفاً لما استطاع أحد قراءة كلمة عربيّة غير مضبوطة بالحركات، بل لما استطاع الأقدمون قراءة كلمة مدونة بحروف دون نقط، وفي كلّ هذه الحالات يكفي الرمز المكتوب لأن يذكّر القارىء بالصورة الصوتيّة للكلمة المدونة"[٢٨]. ومن هنا ندرك أن العلاقة بين النطق والكتابة هي عملية مقاربة ليس إلا، ولا تحقق تطابقاً كاملاً مع النطق بالصورة التي قد نتوقعها.

فتجد أصواتاً تنطق ولا تكتب. وخير ما يمثّل ذلك في اللغة العربيّة الأصوات المديّة بشكل كبير، ونحو ذلك (هاذا)، في النطق/ و(هذا) كتابةً، و(لاكن)، في النطق/ و(لكن) كتابةً، و(الرحمان) في النطق، و(الرحمن) كتابةً، ويسن، إسحق، وطه. وغيرها. ومما يمثّل هذه الظاهرة أيضاً همزة (ابن) بين علمين، فننطق على سبيل المثال محمد ابن علي، ونكتب: محمد بن علي. حتى شاع النطق بين الكثير من المتعلمين والعامة من الناس. أن تنطق كلمة ابن (**bin**) خالصة من الألف تحت تأثير الرسم الإملائي الذي توسم به.

وعلى العكس من ذلك نجد مالا يُنطق ويُكتب، ونحو ذلك ألف الوصل في حالة وصل الكلام، لا تنطق ولكنها تثبت كتابةً فنقول مثلاً: (فضرب) نطقاً، ونصورها نقشاً (فاضربْ) بألف. ومن أمثلة ذلك كتابة (ألف واو الجماعة)، التي عُبّر عنها بألف التفريق، بعد الفعل الماضي المسند إلى واو الجماعة، فكتابتها ليس لغرض صوتي البتة، وإنّما قيل لأسباب أخرى مخافة اللبس بين الواو الأصل واو الجماعة. والحال ليس أفضل في نطق اللام الشمسيّة، فننطق (>ssamaa<)، ونكتب (السّماء) بلام وسين واحدة، وكذلك الحال بالنسبة للحرف المدغم نحو السين في المثال السابق، فننطق حرفين ويصوّر حرفاً واحداً، وقد يقول قائل إنّ الشدّة دلالة التضعيف، فنقول: إنّ ظهور الشدّة المعبّرة عن التضعيف يمثّل مرحلة متأخرة من تاريخ الكتابة العربيّة، إذ لم تظهر إلا في فترة متأخرة عندما لجأ العرب إلى نقط الحروف. وكذلك الحال في واو (عمرو)، وإن قيل إنّها للتمييز بين (عُمَر) و (عَمْرو)، إلا أنّ الدرس اللغوي الحديث لا يعتدّ بمثل هذه الآراء، ويردّها إلى أسباب أخرى كما سنرى فيما بعد. وكذلك الحال بالنسبة للترقيق والتفخيم، نحو:(سألتُ الله) بالتفخيم، وقولنا: (بِالله) مرققة، ففي الحالتين تكتب واحدة مع إحساسنا بالفرق الواضح بين الحالتين في النطق.

وتجد ما يُنطق بصورة ويصوّر بأخرى، ومثال ذلك نون التنوين. فهل هناك علاقة بين الرمز الموضوع للدلالة على التنوين (الضمّ، والفتحُ، والكسر) والصورة النطقيّة التي يُصوّر بها؟. فالتنوين بجميع أشكاله بالحقيقة نون ساكنة، ويصوّر حركة في الكتابة العربيّة (فتحتان، أو ضمتان، أو كسرتان)، فنقول: جاء محمدُنْ (dun)، ونكتب: جاء محمدٌ (dun) . وننطق: رأيتُ محمدَنْ (dan) ، ونكتب: رأيتُ محمداً (dan) ، وكذلك الأمر في حالة الجرّ. حتّى وصل الأمر في كثير من الأحيان أن يظنّ المتعلمون أنّ هذه التنوين هي الدالة الإعرابيّة في الحالات الثلاث، مع أنّها في حقيقة الأمر قضيّة صوتيّة ليس إلاّ، إلا أنّ هذا الاعتقاد أو الوقوع في الخطأ ــ من وجهة نظري ــ يمكن ردّه إلى الاختلاف بين النطق والكتابة، فينطق نوناً ساكنةً ويكتب حركة، فوقعَ اللبس.

وربّما أدرك علماء العربيّة العلاقة بين التنوين والنون، وذلك عندما قرروا أنّ هذه التنوين عوضا عن النون في جمع المذكر السالم، ولكن بالحقيقة ــ من الناحية الصوتيّة ــ ما هذه النون إلا

التنوين بكلّ ملامحه وسماته النطقيّة، غير أنّهم لم يعبّروا عن هذه التنوين نوناً لتحقق تطابقـاً مـع نطقها، فبقي الجهد يسير في حدود التفسير للظاهرة.

ومن اللافت للنظر أنّ هذه الظاهرة ــ التباين بين المنطوق والمكتوب ــ ليست حصراً على العربيّة إذ إنّها سمة غالبة على جميع اللغات الساميّة القديمة كما يقرر الكثير من الباحثين[٢٩]. وربّما كان أثرها ما زال ماثلاً في بعض اللغات الحديثة ونضرب مثال ذلك من اللغة الإنجليزيّة، ونقـول: هل تحقق تطابقاً كاملاً بين النطق والكتابة؟.

إن الناظر في اللغة الإنجليزيّة يجد أنّها ليست أفضل حالاً من اللغة العربية في هذا المجال؛ إذ نجد ظواهر تمثّل الاختلاف بين المنطوق والمكتوب في جوانب كثيرة. ففيها كلمات تختلف كتابة وتتشابه نطقاً بأكملها، مثل: (write/ right/ rite). وفيها ما يقتصر الاختلاف فيه على الحرف، فنجد حروفاً تتشابه نطقاً وتختلف كتابة، ونحو ذلك نطق حرف (الفاء) في: (fade) و (Mustapha)، والكلمتين: (for)، و(photo). وفيها حروف تكتب ولا ينطق بها، مثل الكاف في (knot)، والهاء في (which) و(when)، والباء في (climb). وتجد حرفاً يكتب بصورة واحدة ويُعبّر عنه بصوتين مختلفين، كما في نطق حرف (C) في الكلمتين: (Cinema و Cream).

وكذلك الأمر بالنسبة للصور الكتابية للصوائت، فمثلاً الصائت (A) يؤدي ثلاثة أصوات على الأقل حسب الكلمات التي يرد بها، مثل: . (shame, bald, rat, ware).

والحرف (U) يؤدي خمسة أصوات مختلفة في مثل الكلمات الآتية:

(Mule, nut, minute, survey, sure).

والحرفان (e, a) يؤديان أربعة أصوات في مثل:

Fear, bread, heart, wear.

والحرف (i) يؤدي نطقين مختلفين في مثل: (Sir, sin).

من خلال ما سبق نجد أنّ ظاهرة عدم المطابقة بين النطق والكتابة أمر لم يكن يقتصرُ على اللغة العربيّة دون غيرها من اللغات، ومثال ذلك ما وجدناه سابقاً في اللغة الإنجليزيّة، غير أنّ ما يمكن ملاحظته بشكل دقيق أنّ عدم المطابقة باللغة العربيّة بين النطق والكتابة انصبّ بالدرجة الأولى على (الصوائت) بشكل كبير على خلاف اللغة الإنجليزيّة التي أثبتت الصوائت كتابةً وجاء الاختلاف في جوانب أخرى غير الصوائت في بعض الأحيان. ومن هنا كان لزاماً علينا تتبّع الأسباب التي أدت إلى وجود هذه الظاهرة في اللغة العربيّة بشكل خاص.

ثانياً: أسباب التباين بين المنطوف المكتوب في اللغة العربيّة

لقد خلصنا سابقاً إلى أنّ ظاهرة عدم المطابقة الكليّة بين المنطوق والمكتوب لم تكن تقتصر على اللغة العربيّة، وإنّما سمة غلبة على جميع اللغات الساميّة، ولاحظنا كذلك أن ما ميّز العربية عن غيرها من الساميات في هذا الباب هو عدم اعتدادها بكتابة الصوائت في كثير من الأحيان. وعنده نطرح السؤال الآتي: ما أسباب وجود هذه الظاهر في اللغة العربية؟.

لعلّ مردّ السبب في المسألة السابقة في اللغة العربية يعودإلى أمرين، أولها: وجهة نظر علماء العربيّة القدامى للحركات، ويظهر ذلك الأمر في أوضح حالاته عندما ننظر في تحديد القدماء للحروف العربيّة، إذ تتكون عندهم ــ كما أشرنا سابقاً ــ من تسع وعشرين حرفاً إذ لم تدخل الحركات القصيرة ولا الطويلة في الاعتبار. وليس معنى ما سبق أنّهم لم يدركوا الفرق بينها، بل على العكس من ذلك قدّموا تصوراً واضحاً لها من حيث التمييز الدقيق بين الصوامت والصوائت من جهة، وبين الصوائت الطويلة والقصيرة من جهة أخرى. فقد روي في ذلك أنّ أبا الأسود الدؤلي قال لكاتبه: إذا رأيتني قد فتحت فمي بالحرف فانقط نقطة فوقه إلى أعلاه، وإن ضممت فمي فانقط نقطة بين يدي الحرف، وإن كسرت فاجعل النّقطة من تحت الحرف. معتمداً في ذلك على الملاحظة الذاتيّة ودقّته في النطق[٣٠].

ثمّ تلاه الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت ٦٩ هـ) في مقدّمة معجم العين فتوصّل إلى تقسيم الأصوات الصحيحة، وإلى الأصوات اللينة أو الهوائيّة، وبذلك يكون قد ميّز الأصوات الصامتة (Lesconsonnes) من الأصوات الصائتة أو المصوّتة (Lesvoyelles) [٣١]. وميّز بين الحركات في اللغة العربيّة، فعبّر عن الفتحة بألف صغيرة مضطجعة فوق الحرف، والكسرة بياء صغيرة تحت الحرف، والضمّة واو صغيرة فوقه، ودرس الإعلال والإبدال، وحكاية الصوت، معتمداً في ذلك على إدراكه الذاتي، وحدسه الخاص. وتمييز الخليل بن أحمد بين نوعين من الأصوات دليل على إدراكه خصائص كلّ نوع منها.

وتلاه تلميذه سيبويه وذهب إلى أنّ الفتحة من الألف، والكسرة من الياء، والضمّة من الواو [٣٢]. وإلى ذلك ذهب ابن جنّي حيث قال:"الحركات أبعاض حروف المدّ واللين". وذكر أبو حيان في ارتشاف الضرب أنّ هذا هو مذهب الجمهور [٣٣]. وذكر ابن سينا أن الفرق بين الصوائت القصيره والطويلة يقتصر على كميّة النطق، إذ رأى أن الألف الممدودة المصوتة تقع في ضعف أو أضعاف زمان الفتحة، وأنّ الفتحة تقع في أصغر الأزمنة التي تصحّ فيها الانتقال من حرف إلى حرف، وكذلك نسبة الواو المصوتة إلى الضمّة، والياء المصوتة إلى الكسرة [٣٤].

وعلى الرغم من الجهد المشكور للقدماء في هذا الباب، إلا أنّه مما يمكن أن يؤخذ عليهم — مع معرفتهم للصوائت والتمييز بينها وبين الصوامت — إلا أنّهم على ما يبدو لم يولوها الاهتمام اللازم وبالذات في الكتابة، فاقتصر أمرها عندهم على أثرها الإعرابي بالدرجة الأولى، وبذلك قدموا صورة تجريديّة للكلمة العربيّة ، فالحروف (ك + ت + ب). خالية من الحركات القصيرة ليس لها وجود ولا معنى في النطق العربي، إذ إنّ نطقها كما أراده علماء العربيةّ يقتضي كتابتها كالآتي: (ka + ta + ba). وعندها تتكوّن الكلمة من ستة أحرف. في حين أنّ القدماء لم يُظهروا منها إلا ثلاثة أحرف.

وربّما كان ما سبق دليل واضح على أن علماء العربية القدماء لم يدركوا أثرالحركات في بنية الكلمة "فتوهموا ضآلة قيمتها، وأنّها أمر ثانوي بالقياس على الحروف، وفي هذا القول بعض

المغالاة؛ فللحركات خطورتها في تنويع أصل كلّ معنى ــ وعن طريقها يتحقق تغاير المَعنى الصرفي، والدور البنائي الوظيفي"[٣٥].

ومن هنا تكمن أهميّة إدراج الصوائت القصير ضمن باب الحروف العربيّة ووضعها ضمن القسمة، فهي تنطق وإن لم تُكتب، فهي ذات تأثير واضح بالمعنى. ويتضح أثر الصوائت في بناء الكلمة في الكثير من الأبنية والأوزان، ونحو ذلك بناء (فَعَل)، و(فَعْل)، و(فُعِل)، و(فَاعَل)، و(فَاعِل) في الأصل الواحد، وأمثلتها على التوالي: ضَرَب، وضَرْب، وضُرِب، وضَارَب، وضَارِب. وفي وزني (فُعْلَة) و(فُعَلَة)، نحو: ضُحْكَة، وضُحَكَة. فقد ذكر ابن السكيت أن الأولى بسكون العين تعني ما يُضحك عليه، وفي الثانية في فتح العين فهو كثير الضحك على غيره[٣٦].

أضف إلى ذلك أثر الصوائت ــ طويلة أم قصيرةــ في معرفة صحيح الشعر من معيبه؛ وذلك لتغلغلها بالأسباب والأوتاد، مما جعل علم العروض يقوم على الحركة إذ لا يخلوا كلامهم من ذكر الحركات والسكون في كلمة أو بعضها، فقسموا البيت إلى مقاطع كبرى تُعرف بالتفاعيل، وصغرى تُعرف بالأسباب والأوتاد[٣٧].

وهذا التوهّم ربّما كان من الأسباب التي جعلتهم لا يدرجونها ضمن الحروف العربيّة ولا يولونها أدنى اهتمام في الكتابة العربيّة، وقصروا دورها على أواخر الكلم في بيان الموقع الإعرابي للكلمة في بنية الجملة، وكان الأثر واضح في بعض جوانب الاختلاف بين النطق والكتابة.

وتجاوز الأمر ذلك فوجدنا أنّ منهم ــ أي علماء العربية القدماء ــ من قلل من أثرها حتى في أواخر الكلم، ونقصد هنا رأي (قطرب) بالحركات، حيث قصر أثرها على التخفيف في النطق، وسرعة الإنتقال من لفظ إلى آخر[٣٨].

وانطلاقاً من أهميّة الحركات في بنية الكلمة نجد أنّ الدرس اللغوي الحديث يقرر ضرورة "احترام وجود الحركة (الطويلة، والقصيرة) في أي نظام للكتابة، يُراد به تصوير الحقيقة العلميّة كما هي"[٣٩]. فنجد أنّ البنية الصوتية للغة العربية تتكوّن من الوحدات الآتية:

ـ (٢٨) وحدة صوتيّة من الصوامت: (ب ، ت،ث، ج ،ح، ....).

ـ (٣) وحدات صوتيّة من الحركات القصيرة على النحوِ الآتي:

فتحة قصيرة: a

كسرة قصيرة: i

ضمة قصيرة: u

ـ (٣) وحدات صوتيّة من الحركات الطويلة (المدود)، على النحو الآتي:

فتحة طويلة: aa.

كسرة طويلة: ii

ضمة طويلة: uu

وبهذه القسمة الحديثة يتحقق لكلّ قيمة صوتيّة في اللغة رمز مستقلّ يمنع الالتباس بغيره.

والخلاصة نجد أنّه من العبث إهمال أثر الصوائت في اللغة العربية في بنية الكلمة، وما لذلك من أثر في تأدية المعاني، إذ إنّ أثرها لا يقتصر على أواخر الكلم، كما ذهب الأقدمون. وعليه فإنّه يبدو لي أنّ من أسبب الأسباب التي أدّت إلى وجود الاختلاف بين النطق والكتابة في بعض الجوانب في اللغة العربيّة مردّه إلى تصوّر القدماء للصوامت والصوائت، فقد أهملوا جانبها في بنية الكلمة وقدّموا لنا كلمات مجرّدة لا تحقق المنطوق في أدنى صوره.

أمّا السبب الآخر الذي يمكن أن نعزو إليه سبب وجود ظاهر الاختلاف بين النطق والكتابة في العربيّة هو تأثّر الكتابة العربيّة بالعادات الكتابيّة للغات الساميّة الأخرى، فهي لم تكن بمعزل عنها. وتمثّل كتابتها مرحلة من هذه المراحل التي مرّت بها الكتابة الساميّة. ويبدو لي أنّ أفضل أنموذج يمكن أن يعكس ذلك التأثّر هو الرسم الإملائي للمصحف الشريف، وهنا تظهر أهميّة دراسته في

معرفة تاريخ الخطّ العربي وما مرّ به من تطورات وتغيّرات، انعكست في معظمها علىٰ الكتابة العربية في العصر الحديث، وأوجدت ظاهرة عدم التطابق بين النطق والكتابة، إذ تكمن أهميّته بأنّه أول وثيقة وصلت إلينا بصورة متكاملة تحمل في طياتها أسس الكتابة العربيّة في الجزيرة العربيّة، وتعكس بعضاً من العادات الكتابيّة عند العرب ــ متأثرة بالعادات الكتابيّة للغات الساميّة ــ عبر مراحل تطورها التاريخي مروراً بالعربيّة، كما ذكرنا سابقاً.

والمتمعّن في الرسم الإملائي للمصحف الشريف يجد أنّ طريقة الكتابة تسير في اتجاهين:

الأول منها: وقد حافظت عليه العربيّة في كثير من جوانبه، وأشرنا إليه سابقاً، وهو عدم الاعتداد بالمدود، مثل: يسين، إسحق، والرحمن، طه، وغيرها، وحذف الألف في مواضع دون أخرى، مثل (الركعين) في قوله تعالى "واركعوا مع الراكعين". (البقرة: ٤٣).

والثاني منها لم تحافظ عليه العربيّة، بل وجاء مخالفاً لسنن الكتابة عند العرب، أو المعهود منها، مثل: زيادة الألف في (لأاذْبحنَّه) في قوله تعالى:"لأعذبنّه عذاباً شديداً أو لأاذْبحنَّه ". (النمل: ٢١). زيادة الياء في (بأييد) في قوله تعالى:"والسماء بنيناها بأييد وإنّا لموسعون". (الذاريات: ٥١). وزيادة الواو في قوله تعالى:"وذلك جزاءو الظالمين". (المائدة: ٢٩). ورسم الألف واواً في قوله تعالى: "وأقيموا الصلوة وآتوا والزكوة".(البقرة: ٤٣). وما رُسم فيه من التاءات ممدوداً (مفتوحاً) والأصل فيه مربوط نحو قوله تعالى:"إنّ رحمت الله قريب من المحسنين". (الأعراف: ٥٦).

لقد وقف الباحثون من هذه المسألة مواقف مختلفة، فمنهم من ربط صحّة الخطّ في المصحف الشريف بقداسة النص القرآني، ومكانة القائمين على كتابته، وعندها فسّر الاختلاف في الرسم الإملائي بالمعنى المراد، وقد فُصّل القول فيها في كتاب البرهان[٤] ، ومن ذلك أنّ زيادة الألف في (لأاذبحنّه) ، إذ إنّ الزيادة تنبيه على أنّ الذبح لم يقع. وفي زيادة الياءُ في (بأييد). روي عن أبي العباس المراكشي قوله: إنّه تنبيه على كمال القدرة الرّبانيّة، إذ إنّ القوة التي بنى الله بها السماء هي أحقّ بالثبوت في الوجود من الأيدي. ومثل ذلك زيادتها بعد الهمزة في آخر الكلمة في حرف واحد،

في سورة الأنعام في قوله تعالى :"من نبإِي المرسلين". (الأنعام: ٣٤). تنبيها على أنّها أنباء باعتبار أخبار، وهي ملكوتيّة ظاهرة. وعلى ذلك فسرت زيادة كلّ حرف في الرسم الإملائي للقرآن الكريم.

وبذلك فُسّر حذف الألف في كلمة (الكتاب) وإبقاؤها في كلمة (القرآن) في قوله تعالى:"كتاب فُصّلت آياته قرآناً عربياً لقوم يعلمون". (فصلت:٣). فالقرآن هو تفصيل الآيات التي أحكمت في الكتاب، فالقرآن أدنى إلينا في الفهم من الكتاب وأظهر في التنزيل.

وفُسّر حذف بعض الحروف على دلالة معنويّة يقتضيها الأمر، ومن ذلك حذف الواو في الرسم الإملائي في قوله تعالى:"سندعُ الزبانية". (العلق: ٨). إذ إنّ فيه سرعة الفعل وإجابة الزبانية وقوّة البطش. ومثله :"يمحُ الله الباطل". (الشورى: ٢٤). حذفت الواو علامة على سرعة الحق وقبول الباطل له بسرعة[٤١].

وهناك من رأى أنّ مثل هذه المسألة، ونقصد مخالفة الرسم الإملائي في المصحف، ترتبط بعدم امتلاك الصحابة لصنعة الخط، فجاءت هذه الأمور بمثابة أخطاء إملائيّة ليست إلا، وصاحب هذا الرأي ابن خلدون في مقدمته إذ يقول: "إنّ الخطّ العربي كان لأوّل الإسلام غير بالغ إلى الغاية من الإحكام والإتقان والإجادة ولا إلى التّوسّط لمكان العرب من البداوة والتّوحّش وبعدهم عن الصنائع، وانظر ما وقع لأجل ذلك في رسمهم للمصحف حيث رسمه الصحابة بخطوطهم، وكانت غير مستحكمة في الإجادة فخالف الكثير من رسومهم ما اقتضته رسوم صناعة الخطّ عند أهلها، ثمّ اقتفى التّابعون من السلف رسمهم فيها تبرّكاً بما رسمه أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلّم"[٤٢].

وأخذ بهذا الرأي بعض المحدثين، ونذكر على سبيل المثال رأي الدكتور محمد حسين علي الصغير في كتابه تاريخ القرآن تحت عنوان، حيث يقول: "وأول ما نفجأ به، هو الهالة الكبرى من التقديس لهذا الرسم مما يضفيْ شيئا كثيرا من المغالاة التي لا مسوغ إليها في أغلب الأحيان، وإنّا وإنْ كنا لا نعارض تبجيله والاعتداد به، ولكننا نعارض الغلو في شأنه، ويبدو أن هذا الغلو والتقديس، وما صاحب ذلك من هالات، ما هو إلا تعبير عملي عن احترام جيل الصحابة الذين كتبوا

المصحف عند توحيد القراءة، وإن كانت تلك الكتابة مخالفة لأصول الإملاء ، وقواعد الخط، إذ الكتابة تصوير لنطق اللفظ، والعبرة بنطق ذلك اللفظ، لا بتصويره[٤٣].

ونحن وإن نتفق مع أصحاب الرأي السابق من حيث إنّ عدم إدراك صنعة الكتابة لا يتنافى مع المكانة الدينيّة للقائمين على هذا العمل، إلا أنّه رأي يفتقد للأسس العلميّة والموضوعيّة في كثير من جوانبه؛ وذلك لأنّ عمل كتابة المصحف الشريف أمر لم يكن بصورة فرديّة تخلو من المتابعة العلنيّة. فهو أمر نال جلّ الاهتمام والعناية من القائمين عليه متخذين من رأس الدولة مرجعيّة لذلك، ومما يؤيّد ذلك أن الصحابة قد اختلفوا في الرسم الإملائي لكلمة (التابوت)، فقد قال الزهري: "واختلفوا يومئذ في التابوت والتابوه فقال: النفر القرشيون: التابوت، وقال زيد: التابوه، فرفع اختلافهم إلى عثمان، فقال: اكتبوه التابوت فإنّما أنزل القرآن على لسان قريش"[٤٤]. ففي الرواية السابقة تأكيد لفكرة التمحيص والتمعّن في عملية كتابة المصحف الشريف وليس مجرّد عمل فردي كما يعتقد بعض الباحثين.

وجاء في تفسير الطبري أيضاً بعض الروايات التي تمثّل هذا الجهد الجماعي المراقب والمعتدّ إلى مرجعيّة معينة حين حصول اللبس ـــ ما يدحض كلّ فكرة تراود صاحبها حول وجود تجاوزت في عمليّة كتابة المصحف الشريف. فقد روى أن هانئاً البربري قال: كنت الرسول بين عثمان وزيد بن ثابت، فقال زيد سله عن قوله: (لم يتسن) أو (لم يتسنه)، فقال عثمان: اجعلوا فيها هاء[٤٥].

وقد يقول قائل إنّما يعود سبب الاختلاف في الرسم الإملائي إلى اختلاف القراءات، لأنّ عثمان بن عفان رضي الله عنه ـــ رأى أنّ جمعها في مصحف واحد على اختلافها غير متمكّن إلاّ بإعادة الكلمة مرتين. وكتبت المصاحف العثمانيّة بما فيها من اختلاف في الرسم لتسع القراءات، فكتبت في بعضها وفي بعضها برواية أخرى، فكما اقتصرت على لغة واحدة في جميع المصاحف اقتصرت على رسم رواية واحدة في كلّ مصحف، والمراد في القراءة على عدم الخروج عن رسم تلك المصاحف، فكل جهة تقرأ بالقراءة التي يقرؤها أهلها، ولا يحظر على أهل هذه الجهة أن

يقرؤوا بما يقتضيه رسم الجهة الأخرى، ففرّق القراءات على المصاحف التي تحفظها أمّة محمد صلى الله عليه وسلّم، كما نزلت من عند الله[٤٦].

ويمكن عندها الردّ أنّ دلالة (الأحرف السبعة) التي ورد ذكرها عن عثمان رضي الله عنه مسألة خلاف بين الباحثين، فهل تعني الاختلاف في النطق كما هو شائع بين الناس، أم ماذا؟. لقد أنكر ابن قتيبة وآخرون أن يكون المقصود بـ(الأحرف السبعة) هو الاختلاف بالنطق الذي انعكس على الاختلاف في الرسم الكتابي. وقالوا لم ينزل القرآن إلا بلغة قريش، لقوله تعالى: "وما أرسلنا من رسول إلاّ بلسان قومه". (إبراهم:٤). وقال ابن قتيبة: لا نعرف في القرآن حرفاً واحداً يُقرأ على سبعة أوجه[٤٧].

والرأي الراجح عند أهل الفقه والحديث، ومنهم: سفيان بن عينية، وابن وهب، ومحمد بن جرير الطبري، والطحاوي،أنّ المقصود ليس اختلاف النطق، وإنّما سبعة أوجه من المعاني المتفقة، والمختلفة لفظاً، نحو: أقبل: هلمّ، وتعالى: عجّل، وأخّر: أمهل، والعِهن: الصوف، وهكذا. وروي كذلك عن أبيّ بن كعب أنّه كان يقرأ قوله تعالى: "كلّما أضاء لهم مشوا فيه". (البقرة: ٢٠)، قرأ (سعوا فيه)[٤٨]. وعندها نستثني أثر (اللغات السبع) من التأثير في اختلاف الرسم الإملائي في المصحف القرآني.

وعندها يمكن القول إنّ أرجح الأسباب التي يمكن أن نعزو إليها هذه الظاهرة، والتي لم يدركها بعض الباحثين وجاءت أحكامهم كما رأينا سابقاً، هو تأثّر الخط العربي بما سبقه من خطوط الساميين، فالخط العربي لم يكن بمعزل عن غيره من الخطوط الساميّة، ولذا يبدو أنّ ما وجد من اختلافات في رسم بعض الحروف عائد إلى هذا التأثر وقد تنبّه بعض القدماء لذلك، يقول الفرّاء في معاني القرآن :"إنّما كتبوا (الربا) في المصحف بالواو، لأنّ أهل الحجاز تعلّموا الخطّ من أهل الحيرة، ولغتهم (الربو) بالواو، فعلموهم صورة الخطّ على لغتهم"[٤٩].

وجاء في كتب القراءات أيضاً أنّ حمزة قرأ (بأييد) بالوقف، وبالتسهيل، وبإبدال الهمزةَ يــاء مفتوحة أي (بأيَيْد). فمن قرأ بتحقيق الهمزة اعتبرت الياء زائدة، ومن قرأ بتخفيف الهمزة وتسهيلها قرأها بياءين، الأولى الهمزة المبدلة ياء، والثانية هي فاء الكلمة[٥٠]. وقد توقّف الزمخشري عند زيادة الألف في بعض ألفاظ القرآن، ومن ذلك (لأاذْبحنَّه) من سورة النمل في قوله تعــالى حكايــة عــن سليمان:"وتفقّد الطير فقال مالي لا أرى الهدهد أمْ كان من الغائبين، لأعذبنّه عذاباً شديداً أو لأاذْبحنَّه أو ليأتيني بسلطان مبين".(النمل: ٢٠ ــ ٢١). وبيّن الزمخشري أنّ الألف قد زيدت لأنّ الفتحة عند العرب في البداية كانت تكتب ألفاً صغيرة، فبقي من ذلك أثر في الطباع، فكتبوا ألفاً أخرى[٥١].

وقد دلّت كذلك النقوش المكتشفة حديثاً على بعض أسس الكتابة عند الساميين، إذ لم تكن تُثبت المددود، وهذا ما ذهب إليه ولفنسون في كتابه (تاريخ اللغات الساميّة)، وهــذا لأننــا نــرى كلمــة (ثلاثين)، كتبت بدون ألف، كما هو الحال من حذف الألف اختصاراً من مثل (الرحمن)[٥٢].

ومن أشكال تأثّر الخط العربي بغيره من الخطوط في رسم بعض الكلمات كلمــة (عمــرو) بالواو. والتي عبّر عنها النحاة بأنّها كتبت بالواو في حالتي الرّفع والجرّ تفرقة بينه وبين (عُمَــر). ولكنّه على ما يبدو أثر من أثار الخطوط الأخرى بالخط العربي، فمن سمات الكتابة النبطيّة زيــادة الواو، مثل كلمة (وائل) جاءت في الكتابات النبطيّة بزيادة الواو (وائلو)، وكلمة (شــمس) جــاءت (شمسو). وزيادة الواو لم تقتصر على الكتابة النبطيّة، وإنّما وجدت في التدمريّة أيضاً[٥٣].

ومن هنا يمكن القول إنّ اختلاف رسم بعض الحروف في المصحف العثماني، بشكل خاص، واللغة العربيّة بشكل عام يعود إلى تأثُّر الكتابة العربية بالعادات الكتابية عند الأمم الأخرى بحكــم الصلة أو المجاورة. فالعرب في الحجاز، وإن غلبت عليهم سمة البداوة إلاّ أنّهم لم يكونوا بمعــزل عن الأمم الأخرى. ونجد بعض المصاحف في العصر الحديث قد مالت إلي التّخلّص من رسم بعض الحروف على غير المعتاد، والتي تخالف قواعد الكتابة العربيّة، ومنها الألف الزائدة في (لأاذبحنّه). وقد أجاز العلماء ذلك، لأنّه لا يختلف مع القراءة الصحية المتواترة[٥٤].

ويبدو لي كذلك أن العرب القدماء قد نقلوا تجربة الأمم الأخرى في الكتابة على ما هي عليه، والتي قد تكون تمثّل طرائق في النطق لا تتفق مع طرائق النطق عند العرب، ولم يحاولوا تغيير أسس الكتابة عندهم لتنسجم مع طريقة النطق العربيةّ فجاء الاختلاف بين العمليّة الصوتيّة وكيفيّة تصويرها كتابةً، ومن هنا كان لزاماً علينا إعادة النظر في بعض أسس الكتابة العربيّة لتنسجم مع النطق الصوتي عند العرب لتحقق توافقاً في بعض الجوانب التي قد تؤثّر على عمليّة تعليم القراءة.

ثالثاً: دعوات المطابقة بين المنطوق والمكتوب في اللغة العربيّة:

لقد نجم عمّا وجدناه سابقاً من عادات كتابيّة في اللغة العربية، أن انقسم الباحثون في مسألة المطابقة بين المنطوق والمكتوب وعدمها إلى قسمين: الأول يرى إمكانيّة المطابقة بين النطق والكتابة، والثاني يرى استحالة الأمر. ويبدو أنّ أول ظهور للاتجاه الأول كان على يد بعض المستشرقين أمثال المستشرق (سبيتا)[٥٥] في كتابه (قواعد العربيّة العاميّة في مصر) سنة ١٨٨٠. وأشار إلى أن هدفه من هذه الدعوة تيسير الكتابة العربيّة من حيث المطابقة بين المنطوق والمكتوب، وبالذات الحركات (الصوائت) حيث لا يوجد ما يمثّلها كتابة في اللغة العربيّة، فتستعصي على متعلميها. حيث رأى أن الاستمرار في استعمال الحروف العربيّة في الكتابة العربية أمر لن يحلّ المشكلة، وعلى العكس من ذلك بل يزيدها تعقيداً، وكان الاقتراح عنده استبدال الحروف اللاتينيّة بالحروف العربيّة لمقدرتها على تصوير المنطوق بشكل متكامل كما يرى.

ونظراً لأهمية المسألة فقد أصبحت مثار الحديث بالنسبة للمهتمين باللغة العربيّة وتعليمها، وكان على رأس تلك الاهتمامات اهتمام مجمع اللغة العربيّة في القاهرة، حيث جعلها مدار كثير من المقترحات والمناقشات، ووصل الأمر إلى وضع جائزة قدرها ألف جنيه مصري (في ٢١/ ٤/ ١٩٤٤) مقابل لأحسن اقتراح لتيسير الكتابة، والاهتداء إلى طريقة تمكّن من عمليّة المطابقة الكليّة بين النطق والكتابة.

وقُدّمت في هذه المسألة بعض الاقتراحات، منها ما دعا إلى استبدال الحروف اللاتينية بالحروف العربيّة، ورأى الآخرون ضرورة استبقاء الحروف العربيّة، واختلفوا كذلك في علامات الحركات. ومن هذه الاقتراحات اقتراح عبد العزيز فهمي[٥٦]، حيث دعا إلى استبدال الحروف اللاتينية بالحروف العربيّة، إذ إنّ الرسم الكتابي للغة العربية لا يحقق المنطوق بصورة متكاملة، وعندها لا يتيسّر معه قراءتها قراءة مسترسلة مضبوطة حتّى لخيرة المعلمين، وذلك لخلوه من حروف الحركات، رابطاً رأيه السابق بمسألة رقي الأمّة وتطورها، حيث يرى أنّ جميع اللغات التي تستعمل حروف الحركات أو صوراً للحركات المنطوقة في أبنية المفردات هي الأمم الراقية علمياً وصناعياً، وهم أهل أوروبا وأمريكا، عازياً بالوقت ذاته تأخّر بعض الأمم كالصين وإيران، والأتراك، والعرب إلى عدم إظهار الحركات كتابة.

وتتلخّص طريقته بوضع مزيج من الحروف اللاتينية والحروف العربيّة التي لها نسبة الثلث في الاستعمال الكتابي. فاستعمل للذال حرف (d) مع وضع شرطة أفقيّة فوق. واستعمل للشين حرف (s) مع شرطة أفقية فوقه، وهكذا. وأضاف إلى هذه الحروف الأحرف اللاتينية التي لا شبيه لنغمتها في العربيّة، وهي(x / p / j / g /c). وأمّا علامات الحركة فقد اختار لها حروفاً ثلاثة من بين حروف الحركة اللاتينية، وهي:

(a) خالية من الشرطة للفتحة، و(u) للضمّة، و (i) أو (e) للكسرة. وأما السكون فلا محلّ لوضع أيّة علامة لها، وأمّا الشدّة فلا لزوم لوضع علامة لها بل يجب تضعيف الحرف المشدد، وأمّا التنوين فيكفي لتشخيصه اتباع حرف الحركة بحرف نون صغيرة أمام حرف الحركة من أعلى.

وذكر أن مزايا هذه الطريقة تكمن في ست عشرة مزية نذكر منها:

ـــ أنّها توجب كتابة كل كلمة قائمة بذاتها مستوفية صورتها اللغويّة، ففيها تسهيل للتعليم والتعلّم.

ـــ تجنّب المعلمين خداع التلاميذ الذين يكتبون الكلمة بطريقتهم الحالية الخالية من الشكل محتملة لأوجه مختلفة من الأداء.

- أن الطفل الذي يتعلّم على طريقة الحروف اللاتينية يسهل عليه سرعة تعلّم أية لغة من تلك اللغات الأجنبية الحيّة.

- كما أنّ هذه الطريقة تسهل تعلّم اللغة العربية لغير الناطقين بها.

وعلى الرغم من أنّ هذه الطريقة المقدّمة من عبد العزيز فهمي تحقق توافقاً في بعض الجوانب بين النطق والكتابة وخاصة الحركات، إلا أنّ خطورتها تكمن في استبدال الحروف اللاتينية بالحروف العربيّة؛ أضف إلى ذلك أنّ اللغات التي تستعمل الحروف اللاتينيّة في كتابتها ليست أفضل حالاً من اللغة العربيّة، فالتباين بين اللفظ والنطق سمة غالبة في هذه اللغات، ومثال ذلك ما لاحظناه سابقاً في اللغة الإنجليزيّة.

ولذا لقي الاقتراح هجمة قاسية بدأت بأعضاء المجمع ثمّ بالباحثين والدراسين فيما بعد. ومما قيل فيها: "والنتيجة الحتميّة لاتخاذ الحروف اللاتينيّة بدل حروف العربيّة والتي لم يستطع أحد إنكارها حتى صاحب الاقتراح، هي انقطاع الصلة بين سلف الأمّة وخلفها، وحرمان الخلف من تلك المكتبة الثمينة النفيسة التي تركها أسلافهم وفيها ثمرات عقولهم"[٥٧].

ثمّ تعددت اقتراحات المطابقة بين النطق والكتابة بصور متعددة، غير أنّها لم تر النور لسبب أو لآخر، ومنها اقتراح قدّمه أحد أعضاء مجمع اللغة العربيّة في القاهرة وهو أحمد لطفي السيّد سنة (١٨٩٩)[٥٨]، فاقترح الدلالة بالحروف على الحركات على أن تدخل هذه الحروف في بنية الكلمة. ويمكن توضيح الطريقة على النحو الاتي:

- فنكتب (ضرب) (ضارابا)، ويقاس عليها ما شابه ذلك.

- وأمّا التنوين فيثبت نحو: (سعدٌ) نكتب (ساعدون) بالرفع، و(ساعدان) بالنصب، و(ساعدين) بالجر.

- يفكّ الإدغام، فنكتب (محمّد) على سبيل المثال (موحاممادون).

ولم يجد هذا الاقتراح قبولا، لأنّه يخلق لنا كما هو واضح من الأمثلة السابقة اختلافاً واسعاً في كثير من الوجوه عن رسمنا الحالي فيقطع الصلة بين ماضينا وحاضرنا. وتوالت الاقتراحات على هذا المنوال إلا أنّها بقيت طي الصحف ولم تصل إلى تحقيق الهدف المنشود وهو المطابقة، وربّما كان آخرها اتخاذ مجمع اللغة العربيّة قرار وجوب حذف ألف (مئة) بدلاً من (مائة)، وجوازفصل الحروف المتصلة نحو: ثلاثمئة تُكتب (ثلاث مئة) وهكذا.

أمّا الاتجاه الثاني فيرى أصحابه أنّ عمليّة المطابقة بين النطق والكتابة أمر في من الاستحالة الشيء الكثير، يقول عبد الصبور شاهين:" وفرق عظيم بين ما ينطقه المتكلّم، و تسجله الكتابة من نطقه عامياً كان أو فصيحاً، فإنّ الكتابة في أية لغة تعجز بطبيعتها عن تسجيل جملة من الظاهر والوظائف النطقيّة العامّة، كالنبر والتنغيم في حالات الاستفهام، والنفي، والإنكار، والتعجب والتحسر، وهي وظائف ذات دلالة مباشرة في الحدث اللغوي. ودعك من الظاهر اللهجيّة، كالكشكشة والكسكسة وغيرهما"[٥٩]. وفي ذلك يقول أنطوان ماييه أيضاً إنّ اللغات "التي يستطيع الباحث في علم اللسان أن يلاحظها لغات لها صيغة مكتوبة، ومعظم الاختلافات في النطق التي تتميّز بها اللهجات المختلفة والطبقات الاجتماعيّة المتباينة لا تظهر في الكتابة"[٦٠].

ونحن وإن كنّا نتفق مع الرأيين السابقين في هذا الباب من حيث استحالة قدرة اللغة المكتوبة تصوير النطق في بعض مظاهره، إلا أنّ السياق العام قد يُظهر بعضاً من هذه الحالات كالتعجب أو الدهشة أو غيرها.

وانطلاقاً مما سبق فقد وجدت بعض الدعوات التي تقوم على أساس هجر كل محاولات المطابقة بين النطق والكتابة في اللغة العربية، ومن ذلك ومن هذه الآراء رأي للباحثة سمر روَحي حيث تقول:"وإذا كانت قضيّة المطابقة باطلة علمياً فإنّه عبث من العبث أن نسعى إليها ونصرف الوقت والجهد في أمر ليس له أساس علمي"[٦١]. وتذهب أبعد من ذلك حين تقرر أنّ للكتابة خصائص نابعة من ثباتها، وهي:

– لا تنقل الكتابة التفاعلات الصوتيّة التي تؤثر في بنية الكلمة.

– لا تنقل الكتابة الخصائص المحليّة والإقليميّة.

– تحافظ الكتابة على الاستعمالات القديمة، لذا ترى أنّ كتابة المصحف القرآني حسب الرسم العثماني شيء ثابت لا يُسمح بتغييره وتعديله.

– تستخدم الكتابة قواعد النحو ومفردات اللغة بدقّة لتوفّر الوضوح وتبتعد عن الغموض، ومن ثمّ توضّح الصّيغ النحويّة وقيم المفردات.

ونحْن وإن نتفق مع الآراء السابقة جميعها في أنّ عمليّة المطابقة التامة أمر فيه من الصعوبة ما لا يخفى على أحد، إلا أنّه ليس من الضروري هجر محاولات التقريب بين النطق والكتابة، وخصوصاً في كتابة الأصوات المديّة، والتنوين، حيث لجأ الباحثون العرب إلى استعمال الرموز الصوتية الاستشراقيّة في تحليل الصيغ وبيان تغيراتها تيسيراً للعمل، قصد الإفهام وتسجيلاً لكلّ العناصر النطقيّة، كما هي في واقع النطق عندما عجزت الرموز العربية عن تسجيل هذه التغيرات بصورة دقيقة.

أضف إلى ذلك أنّ من خاض في سلك التعليم الأساسي في مراحله الأولى، أو خالط هموم من يقومون بهذا العمل سيدرك أهميّة مثل هذا التقريب، ومدى المشقّة في توصيل القاعدة الكتابيّة للمتعلمين. حيث يجد الواقع الكتابي مخالفاً للواقع النطقي فيقع في حيرة في تعليم تلاميذه. فما نسعى إليه هو خلق نوع من التجانس بين النطق والكتابة في الجانب الأكثر تأثيراً على عمليّة تعلّم الكتابة العربيّة، مما قد يخفف من وطأة المباعدة بين النطق والكتابة، ولعلّ من يعمل اختباراً للمراحل التعليميّة الأولى بالإملاء سيجد أنّ معظم الأخطاء الكتابيّة التي يقع فيها الطلبة تكمن في كتابة المدود (لاكن، هاذا، الرحمان) والتنوين (محمدن، مدرستن..)، وعدم التفريق بين التاء المربوطة والمفتوحة، واللافت للنظر أننا سنجد أنّ من معظم الواقعين بالخطأ هم من أكثر الطلبة ذكاء وإدراكاً؛ إذ إنّهم اعتمدوا القاعدة (ما ينطق يُكتب) ولم يركنوا إلى الحفظ فيها فكانت تشكّل عائقاً في

تعليم الكتابة أو القراءة في بعض جوانبها، أما الصوامت القصيرة في بنية الكلمة فإنّها ـ من وجْهة نظري ـ على الرغم من أهميتها في بنية الكلمة وتادية المعاني، قد لا تشكّل أمراً عسيراً في وجه التعليم، فالطلبة قد يدركون أنّ أثرها يقتصر على النطق دون الكتابة.

ومما يؤيد وجهة نظري هذه بعض الدراسات التربوية الميدانيّة الحديثة، ومنها دراسة بعنوان: (الأخطاء الشائعة لدى تلاميذ المرحلة الابتدائيّة من وجهة نظر معلمي المادة ومعلماتها)[٦٢]. وخلصت الدراسة التي اتخذت من (٤٠) معلمة لمادة الكتابة عينة لها، أنّ معظم الأخطاء التي يقع بها الطلبة في المرحلة المعنية تكمن بداية في كتابة التنوين بجميع أشكاله نوناً، وحصلت على وسط مرتفع (95.8%). وثانيهما تحويل الحركات إلى حروف أصليّة، وحصلت على المرتبة الثانية بنسبة (83%). ومن ثمّ الخلط بين التاء المربوطة والتاء المفتوحة، وحصلت على نسبة (%80.).

ومنها أيضاً دراسة أخرى بعنوان :(دراسة تحليلية مستعرضة للأخطاء الإملائيّة الشائعة لدى تلاميذ الصفوف من الأول إلى الخامس)[٦٣]. حيث تمّ اختيار عينة الدراسة من طلبة هذه المرحلة، وبلغ عددها (٢٩٢) طالباً. وقد أظهرت نتائج الدراسة أنّ أكثر الأخطاء الكتابية شيوعاً لدى عينة الدراسة يكمن: أولاً بالخلط بين التاء المفتوحة والتاء المربوطة، حيث بلغت نسبة الخطأ (72.1%). والخلط بين النون والتنوين بأشكاله المختلفة بلغ نسبة (.165%). والخلط بين الحرف والحركة، وعدم التمييز بين حالات إثبات المدود من عدمها، بلغت نسبة الخطأ (64.7%).

ومن هنا تعدّ هذه الدراسة بمثابة دعوة إلى القائمين على أمر اللغة العربية بضرورة إعادة النظر في بعض الجوانب التعليميّة فيها، ومنها جانب أسس الكتابة وقواعدها، في فترة أصبحت اللغة تستعصي على متعلميها نطقاً وكتابة وتركيباً.

نتائج البحث وتوصياته:

بعد العرض السابق لأسس الكتابة العربيّة وبيان بعضاً من جوانبها، والمسببات التي أدّت إلى وجود ظاهرة التباين بين المنطوق والمكتوب خلصتْ الدراسة إلى النتائج والتوصيات الآتية:

– اختلف الباحثون القدماء والمحدثين منهم على حدّ سواء في مسألة نشأة الكتابة العربية بين التوقيف والعرف.

– لم يولِ القدماء الصوائت حقّها في بنية الكلمة العربيّة، ولذا قدّموا صورة تجريدية للكلمة العربيّة لا تحقق المنطوق في كثير من جوانبه.

– لم يميّز علماء العربيّة القدماء بين الصورة المنطوقة والصورة المكتوبة للغة العربيّة، فاستخدموا مصطلح الحرف للدلالة على الصوت والعكس.

– التباين بين المنطوق والمكتوب سمة لا تقتصر على اللغة العربيّة وحدها، وإنّما تتجاوزها إلى جميع اللغات الساميّة.

– لقد كان للكتابة في اللغات الساميّة أثر واضح في قواعد الكتابة العربيّة والتي ما تزال تحافظ على جزء غير يسير منه.

– ربّما نقل العرب تجربة الأمم السابقة في عمليّة تصوير المنطوق دون مراعاة لاختلاف النطق بين الطرفين، فكانت سبباً في ظهور بعض أوجه التباين بين النطق والكتابة في اللغة العربيّة.

– ضرورة إعادة النظر في بعض أسس الكتابة العربيّة لتحقق نوعاً من التطابق تيسيراً على متعلميها. ولكن بصورة لا تتنافى مع الموروث التراثي القديم.

– تكمن خطورة بعض دعوات تيسير الكتابة العربيّة في أنها كانت تسعى إلى استبدال الحروف اللاتينيّة بالحروف العربية.

الهوامش:

[1]- عيد، محمد، **في اللغة ودراستها**،القاهرة، عالم الكتب (١٩٧٤)، ص ٥٥.

[2]- الجهشياري، محمد بن عبدوس ، **الوزراء والكتاب**، تحقيق: محمد السقا وآخر، مطبعة مصطفى البابلي الحلبي (١٩٣٨)، ص٢.

[3]- ابن النديم، محمد بن إسحاق، **الفهرست**، ت: ناهد عباس عثمان، ، بيروت، مكتبة خياط (١٩٦٤)، ص ١٢.

[4]- المسعودي، علي بن الحسين، **أخبار الزمان**، القاهرة (١٩٣٨)، ص ٥٢.

[5]- ابن عبد ربه، أحمد بن محمد، **العقد الفريد**، شرح أحمد أمين وآخر، القاهرة، دار الأندلس للطباعة والنشر (ط١)، ج٤/ ص١٥٧.

[6]- **المرجع السابق**، ج٤/ ص١٥٧.

[7]- الطبري، **تاريخ الرسل**، دار الكتب العلمية، ط١(١٤٠٧)، ج١/ ص٢٠٣. وينظر المسعودي، **مروج الذهب ومعادن الجوهر**، ت: محمد محيي الدين، (١٩٤٨) ج٢/ص ١٤٩.

[8]- الدينوري، ابن قتيبة، **عيون الأخبار**، تحقيق لجنة من دار الكتب المصرية، القاهرة، دار الكتب المصرية (١٩٩٦)، ج١/ ص٤٣.

[9]- البلاذي، أحمد بن يحيى، **فتوح البلدان**، دار مكتبة الهلال، بيروت (١٩٧٨)، ج٣/ ص٥٧٩.

[10]- المرجع السابق، ج٣/ ص٥٧٩ .

[11]- ابن النديم، محمد بن إسحاق، **مرجع سابق**، ص٥.

[12]- ابن دريد، محمد بن الحسن، **جمهرة اللغة**، بيروت، دار صادر (١٣٤٥)، ج٢/ ص ٩١.

[13]- غويدي أغناطيوس، **المختصر في علم اللغة العربيّة الجنوبيّة القديمة**،القاهرة (١٩٣٠)، ص ٣. وينظر: الجبوري، سهيلة، **أصل الخط العربي وتطوره**، بغداد، مطبوعات جامعة بغداد (١٩٧٧)، ص ٢٦ــ ٢٧.

[14]- رضا،أحمد رضا محمد، رسالة **الخط العربي، نشأته وتطوره**، الإسكندرية، دار الرائد العربي(١٩٨٦)، ص١٢.

[15]- الجبوري، سهيلة، **مرجع سابق**، ص٢٨ــ ٢٩.

[16] ــ ابن خلدون، عبد الرحمن بن محمد، **المقدمة**، تحقيق: علي عبد الواحد وافي، القاهرة، دار نهضة مصر للطباعة والنشر (٢٠٠٤)، ج ٣/ ص ٨٨٠.

[17]- جمعة، إبراهيم، .دراسات **في تطوّر الكتابة الكوفيّة على الأحجار في مصر في القرون الخمسة الأولى**، القاهرة، دار الفكر العربي، ص ١٧.

[18]- نامي، خليل يحيى، **أصل الخط العربي وتاريخ تطوره إلى ما قبل الإسلام**، القاهرة، مجلّة كليّة الآداب، جامعة القاهرة، م٣/ ج١/ ١٩٣٥، ص٧٠ــ ١١٢.

[19]- ولفنسون، إسرائيل ، **تاريخ اللغات الساميّة**، القاهرة (١٩٨٠)، ص ١٩٠ــ ١٩١.

[20]- الجبوري، سهيلة ، **مرجع سابق**، ص ٥٩.

[21] – الكردي، محمد طاهر، تاريخ الخطّ وآدابه، مصر، مكتبة الهلال، ط٢ (١٩٨٢)، ص١٤٠.

[22] – ابن جني، أبو الفتح عثمان، **الخصائص**، تحقيق: محمد علي النجار، بيروت، عالم الكتب، ج١/ ص٣٣.

[23] – حجازي، محمود فهمي، **مدخل إلى علم اللغة**، القاهرة، الدار المصرية السعودية (٢٠٠٦)، ص٣٥.

[24] – الفراهيدي، الخليل بن أحمد، **العين**، تحقيق: مهدي المخزومي وآخر، مكتبة الهلال، ج١/ ص ٥٧.

[25] – سيبويه، أبو بشر،**الكتاب**، تحقيق: عبد السلام هارون، (ط٢)، ج٤/ ص٤٣٢ .

[26] – أنيس، إبراهيم، **الأصوات اللغوية**، مصر، مكتبة الأنجلو (٢٠١٠)، ص١١١.

[27] – ابن سينا، أبو الحسن، رسالة **أسباب حدوث الحروف**، تحقيق محمد حسان وآخر، دار الفكر، ط١(١٩٨٣).

[28] – حجازي، محمود فهمي، **مرجع سابق**، ص ٣٦.

[29] – شاهين، عبد الصبور، **المنهج الصوتي للبنية العربيّة**، بيروت، مؤسسة الرسالة، (١٩٨٠)، ص٣٤.

٣٠- الداني، أبو عمرو، **المحكم في نقط المصاحف**، تحقيق: عزة حسن، دمشق، دار الفكر، ط٢(١٤٠٧)،ج ١/ ص ٤.

٣١- نور الدين، عصام، **علم وظائف الأصوات اللغويّة**، بيروت، دار الفكر اللبناني(١٩٩٢)، ص ١٦٢.

٣٢ – سيبويه، أبو بشر، **مرجع سابق**، ج٣/ ص٤٢٦.

٣٣ – الأندلسي، أبو حيان، **ارتشاف الضرب**، تحقيق: رجب عثمان محمد، القاهرة، مكتبة الخانجي، (١٩٩٨)،، ج١/ ١٨.

٣٤ – ابن سينا، أبو الحسن، **مرجع سابق**، ١٦.

[35] – الجنيدي، أحمد علم الدين، حركة عين الكلمة **الثلاثيّة في العربيّة ولهجاتها**، مجمع اللغة العربية، القاهرة، ج/ ٢٩/ ١٣٩٢. ص ١٧٣.

[36] – ابن السكيت، أبو يوسف بن يعقوب، **إصلاح المنطق**، تحقيق: أحمد شاكر، وعبد السلام هارون، القاهرة، دار المعارف (١٩٤٩)، ص ٤٢٩.

[37] – تمام حسان، **اللغة العربية معناها ومبناها**، القاهرة، الهيئة المصريّة العامة للكتاب، ط٣(١٩٨٥). ٧٢.

[38] – الزجاجي، أبو القاسم، **الإيضاح في علل النحو**، تحقيق: مازن المبارك، مكتبة دار العروبة، (١٩٥٩)، ص ٧٠ – ٧١

[39] – شاهين، عبد الصبور، **البنية الصوتية للكلمة العربية**، المغرب، دار الثقافة (١٩٩٤)، ص ٣٥.

٤٠- يُنظر مثل هذه الآراء:الزركشي، محمد بن بهادر ، **البرهان في علوم القرآن**، ت: محمد أبو الفضل إبراهيم، (١٣٩١)، ج١/ ص٣٨٧.

[41] – **الزركشي**، بدر الدين محمد بن عبد الله، **مرجع سابق**، ج١/ ص٣٨٧ – ٣٩٨.

[42] – **ابن خلدون**، **مرجع سابق**، ج٣/ ص ٨٨٣ – ٨٨٤.

[43] – **الصغير**، محمد حسين علي، **تاريخ القرآن الكريم**، بيروت، دار المؤرّخ العربي، ص١٣٢.

[44] – الزركشي، بدر الدين، **مرجع سابق**، ج١/ ص ٢٧٦.

[45] ـ الطبري، أبو جعفر محمد بن جرير، تفسير الطبيري، تحقيق: محمود محمد شاكر وآخر، القاهرة، مكتبة ابن تيمية، (ط٢)، ج٥/ ص٢٦٣ـ ٢٦٤.

[46] - أحمد بن يحيى البلاذري، فتوح البلدان، بيروت، دار مكتبة الهلال (١٩٧٨)، ص٤٥٧.

[47] ـ الزركشي، بدر الدين، مرجع سابق، ج١/ ص ٢١٩ ـ ٢١٢.

[48] ـ السيوطي، جلال الدين، الاتقان في علوم القرآن، تحقيق: محمد أبو الفضل، بيروت، المكتبة العصرية (٢٠٠٣)، ج ١/ ص٤٧.

[49] - الفرّاء، أبو زكريا، معانى القرآن، تحقيق: أحمد نجاتي وآخرون، مصر، دار المصريّة للتأليف والنشر، (١٩٨٠).

[50] - أحمد بن محمد الدمياطي، إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربع عشر، القاهرة، المطبعة العامة (١٢٨٥)، ص٤٠٠.

[51] - الزمخشري، محمود بن عمر الخوارزمي، تفسير الكاشف، بيروت، دار الكتاب العربي (١٣٦٦)، ج٢/ ص ٢١٧.

[52] - ولفنسون، إسرائيل، تاريخ اللغات الساميّة، القاهرة (١٩٨٠)، ص ١٩٠ـ ١٩١.

[53] - البعلبكي، رمزي، الكتابة العربية والساميّة دراسات في تاريخ الكتابة وأصولها عند الساميين، دار العلم للملايين، (١٩٨١)، ص٣٣٠.

[54] - أبو الفتوح، محمد حسين، رسم المصحف العثماني، المجلّة العربيّة، م/٧، العدد الأول والعدد الثاني، ١٩٨٩م.

[55] ـ سعيد، نفوسة زكريا، تاريخ الدعوة إلى العاميّة وآثارها في مصر، مصر، وزارة الثقافة، (١٩٦٤)، ص ٢٠٧ـ ٢١٠.

[56] ـ مجمع اللغة العربية في القاهرة، تيسير الكتابة العربية، منشورات مجمع اللغة العربية في القاهرة، (١٩٤٦)، ص ١ـ ٤٣.

[57] ـ سعيد، نفوسة زكريا، مرجع سابق، ص٢١٨.

[58] ـ مجلة الموسوعات، (١٨٩٩).

[59] ـ شاهين، عبد الصبور، مرجع سابق، ص١٠.

[60] ـ ماييه، أنطوان، منهج البحث في الأدب واللغة، ترجمة: محمد مندور، دار العلم للملايين، بيروت، ١٩٤٦، ص٨٦.

[61] ـ روحي، سمر، قضايا اللغة العربيّة في العصر الحديث، العين، مركز زايد للتراث والتاريخ (٢٠٠٧)، ص٥٧.

[62] ـ الموسوي، نجم عبد الله غالي وآخرون، الأخطاء الشائعة لدى تلاميذ المرحلة الابتدائيّة من وجهة نظر معلمي المادة ومعلماتها، كلية التربية جامعة البصرة، (٢٠٠٦).

[63] ـ بركات، زياد أمين، دراسة تحليلية مستعرضة للأخطاء الإملائيّة الشائعة لدى تلاميذ الصفوف من الأول إلى الخامس، جامعة القدس المفتوحة، (٢٠٠٨).